حالة حوار

مكتبة الإسكندرية وشهادة الفقى

الموقف النبيل والمسئول للدكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الإسكندرية بالإقدام على الإدلاء بشهادته «التى لم يطلبها أحد» فى محاكمة الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة السابق، جاء . كما قال الدكتور الفقى . تطبيقا للمبدأ الدينى والقانونى «ولا تكتموا الشهادة»، وأنا أراه . فى الواقع تصحيحا أخلاقيا لازما لبعض خطايا عملية يناير الكارثية..

إذ جاءت المحاكمة كلها نتيجة عدد من الشكاوى الكيدية من بعض الذين ساءهم عدم استجابة الدكتور إسماعيل سراج الدين لإسناد مهام لموظفين دائمين بالمكتبة، وقيامه بتأجير بعض المحال بالأمر المباشر.. ونتيجة الهرج والمرج اللذين سادا البلد خلال وبعد عملية يناير ٢٠١١ فقد رأى بعض الناس أن لهم أحقية فى ضرب المعايير التى كان يجب أن يضعها مدير المكتبة لتعيين الموظفين أو تأجير المحال، لأن مكتبة الإسكندرية منشأة استثنائية لا ينبغى خضوعها . منطقيا . إلى نفس ما تخضع له مصلحة المجارى من إلزامات (مع كل احترامى للعاملين بمصلحة المجاري).. كان مكان إسماعيل سراج الدين . كما قال د. الفقى . قاعات التكريم وليس ساحات المحاكم، وأصبح من واجب الفقى كرجل محب لبلاده أن يدلى بشهادته، ويقف إلى جوار رجل شريف.. ودون أى محاولة للتأثير على المحكمة الموقرة فى أثناء نظرها القضية فإننى أتناول ملفا أوسع بكثير من كل هذا الموضوع المؤلم والمخجل، ألا وهو الفوضى التى سادت البلاد إبان عملية يناير عام ٢٠١١ وما ترتب عليها من تبعات، ومناخ الشكاوى الكيدية، والادعاء الزور على كل من تبوأ مكانا أو تحصل مكانة فى هذا البلد، وتسييد روح انتقامية فى الحياة العامة، وإسقاط كل الموانع الأخلاقية أو الروادع المنطقية، ومحاولة النيل من أصحاب المواهب والكفاءات تحت أى عنوان وبأى ادعاء، وترخيص البلد والهبوط بمستواها، كل ذلك تحت مظلة من التآمر الدولي، وإفساح المراغات أمام الغل الإقليمي، وإتاحة المجال أمام خرافات دولة الخلافة أو إحياء العثمانية، وتصعيد النكرات والمجاهيل والاحتفاء بكل العملاء وقاذفى المولوتوف والحجارة وأراجوزات التوك شو والإنترنت.. آن لمصر أن تتخلص من آثار ذلك الوباء، وأن تتفرغ لتكريم رجال كبار مثل إسماعيل سراج الدين.. شكرا د. مصطفى الفقى على تصحيحك.

د. عمرو عبد السميع